الصباح AL-SABAH

### طاهر:الكويت عودتنا دائما على مشاريعها الخيرية الكبيرة والإستراتيجية

# افتتاح قرية سكنية للنازحين غربي اليمن بدعم كويتي

جانب من المنازل التي تم إنشاؤها في القرية

طفلان يمنيان يعبران عن سعادتهما لحصول أسرتهما على السكن

عدن – «كونا» : افتتح محافظ «الحديدة» اليمنية الحسن طاهر بمدينة «الخوخة» الساحلية على البحر الأحمر قرية «مأواهم رحمة» السكنية لإيواء النازحين بتمويل من «جمعية الرحمة العالمية» بدولة الكويت.

وأعرب طاهر أمس الأول في تصريح لـ «كونا» خلال حفل التدشين عن شكره وتقديره لدولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على استمرار دعمهم الإنساني الكريم للمشاريع الكبيرة والحيوية في حياة اليمنيين وخصوصا النازحين.

وقال «لقد عودتنا الكويت دائما على مشاريعها الكبيرة والاستراتيجية لخدمة اليمنيين في مختلف المجالات ومنذ قديم الزمن».

وأضاف أن هذا المشروع الكبير الممثل بقرية «مأواهم رحمة» دليل آخر على التدخلات الإنسانية النبيلة لدولة الكويت في مساندة الشعب اليمني ووقوفها الدائم معه.

وأشار إلى أن هذا التدفق الإنساني الكويتي المستمر هو دليل على استمرار العطاء والنهج الإنساني الكريم الذي تميزت به الكويت في مختلف مراحلها وبالأخص في عهد سمو أمير الإنسانية الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه. وبين أن استمرار العطاء بمثل هذه المشاريع الحيوية يؤكد مضي القيادة الكويتية ممثلة بصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بذات النهج الإنساني الراسخ.

من جانبه قال رئيس «مؤسسة التواصل» المنفذة للمشروع رائد إبراهيم في تصريح مماثل لـ«كونا» إن هذا المشروع الذي يأتي ضمن حملة «الكويت بجانبكم» المستمرة منذ سنوات يعد أحد أبرز المشاريع التنموية في قطاع الإيواء.

وأضاف أن قرية «مأواهم رحمة» تحتوي على مجمع سكني ومسجد وفصل تعليمي وبئر مياه سطحية. وأوضح أن 255 أسرة ستستفيد من المشروع الذي تم افتتاح انجاز المرحلة الأولى منه بعدد 104 وحدة سكنية تتكون كل منها من غرفتين وفناء وحمام وصرف صحي. وأشار إلى أن هذه البيوت السكنية ستكون بديلة عن الخيام لتحمي النازحين من الأمطار والرياح والبرد وتوفر لهم الأمان وتحقق لهم الاستقرار.

وأعرب عن شكره وتقديره للشعب الكويتي وجمعية الرحمة العالمية على مساندتهم للنازحين اليمنيين وتخفيف معاناتهم.

### لمواجهة الجريمة بشتى صورها

# وكيل الداخلية يؤكد أهمية توحيد الجهود الأمنية بين دول الخليج

جانب من الاجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي

أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام أمس الاثنين أهمية توحيد الجهود الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك عبر التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الامنية لمواجهة الجريمة بشتى صورها.

جاء ذلك في كلمة ألقاها النهام في الاجتماع الـ ١١ لوكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقال بيان صادر عن الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية ان النهام رحب في كلمته بوكلاء وزارات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا عمق العلاقات الأمنية بين الدول الخليجية والتنسيق المستمر فيما بينها للوصول إلى التكامل الأمني الخليجي الذي ينشده الجميع بشأن القضايا الأمنية.

وأعرب عن شكره وتقديره للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما بذلوه من جهود كبيرة في تعزيز التنسيق والتعاون الأمني الخليجي المشترك.

وبحث الاجتماع الموضوعات الأمنية المشتركة التي تسهم في تعزيز مسيرة التعاون الأمني الخليجي المشترك في دول المجلس والوقوف على آخر المستجدات في المنطقة وتنسيق الجهود فيما تتطلبه المرحلة الراهنة.

# تتمات

## الغانم : لن ننزلق

السياسية تشهد أخيراً، حملات موجهة ممولة وممنهجة تحتوي على افتراءات وادعاءات باطلة، مضيفا : «للأسف الشديد في بعض الأحيان وصلت إلى إساءات غير مسبوقة ولا يمكن القبول بها، طالتني وطالت غيري من النواب ومسؤولين آخرين، وأمور كثيرة ليس لها أساس من الصحة».

أضاف : « قالوا طردنا صحفيا، وعينا أشخاصا، وفوتوشوب نراه في وسائل التواصل الاجتماعي، وأمور لا يقوم بها إلا من لا يخاف الله، لأنها غير صحيحة».

وقال الغانم» أشكر الشعب الكويتي العظيم بكل توجهاته السياسية، معي أو ضدي أو يمين أو يسار، على رفضه الإساءات غير المسبوقة، والانحطاط في مستوى الحوار بين السياسيين واستخدام مفردات وطرق وأساليب غير مسبوقة وغير مقبولة»، متوجها بـ «كل الشكر والتقدير لمن تواصل معي أو عبر الرسائل التي أعتذر عن عدم قدرتي على الرد عليها، أو من عبر في مقالات أو غيره، وأؤكد أنني سأكون كما كنت ثابتاً على الحق ولن تؤثر في هذه الحملات».

وأكد رئيس مجلس الأمة أنه لن ينزلق إلى مستنقع هذه الإساءات والرد عليها، مضيفاً : أدعو كل «مريديني ومؤيديني ومحبيني» والأغلبية الصامتة من أبناء الشعب الكويتي، «ألا ينجرفوا وألا يردوا وألا ينساقوا إلى هذا الأسلوب من الحوار الذي يخالف أخلاق ديننا الإسلامي الحنيف، ويخالف تقاليدنا الكويتية العريقة ويخالف حتى الأعراف البرلمانية».

واستطرد قائلا : « فيما يتعلق بالكثير من الادعاءات الباطلة فأقول لجميع أبناء الشعب الكويتي، الحقيقة ستنجلي وستظهر بكل تأكيد، وكثير من الادعاءات الباطلة ستتضح في الجلسة المقبلة».

وأشار الغانم إلى أنه سيوضح ويفند بعد الجلسة المقبلة بفترة وجيزة، لكل أبناء الشعب الكويتي الكثير من الادعاءات الباطلة غير الصحيحة، التي ليس لها أي أساس من الصحة بالأدلة والبراهين الواضحة والكاشفة.

## مجلس الوزراء

القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

من جهة أخرى شدد مجلس الوزراء على ثقته بوزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح، وتقديره لإنجازاته الملموسة في هذه الظروف الصحية الاستثنائية العالمية، للحفاظ على صحة المواطنين وسلامتهم ، مؤكدا حرصه على مؤازرة الوزير الصباح، ومساندته لمواصلة جهوده المخلصة في عمله الوزاري.

جاء ذلك إثر اطلاع مجلس الوزراء على كتاب رئيس مجلس الأمة، المرفق به الاستجواب المقدم من النائبين د. أحمد مطيع العازمي ، وسعود سعد أبو صليب المطيري بتاريخ 30 /3 /2021 والموجه إلى وزير الصحة ، والذي سيدرج على جدول أعمال أول جلسة قادمة لمجلس الأمة. وتدارس المجلس المحاور الثلاثة الواردة بصحيفة الاستجواب، واستمع إلى شرح من وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح، بين فيه جميع التفاصيل المتعلقة بمحاوره المختلفة.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتورباسل الصباح، حول آخر تطورات الوضع الصحي في البلاد ، من واقع الإحصاءات والبيانات الخاصة بآخر ما طرأ من تطور على مدى الأسبوع الماضي بشأن أعداد الحالات التي ثبت إصابتها بالفيروس وعدد حالات الشفاء والتي تتلقى العلاج في العناية المركزة ، وكذلك أعداد حالات الوفيات والتي تشهد ارتفاعاً كبيراً غير مسبوق منذ بداية الجائحة .

وحذر مجلس الوزراء من الآثار الناجمة عن التهاون في الالتزام بالاحترازات والإجراءات الوقائية الصادرة من السلطات الصحية، بما في ذلك الاقبال على أخذ اللقاح باعتباره سلام وأمان وصحة للفرد والمجتمع كافة .

وضمن هذا السياق ، تدارس مجلس الوزراء توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا ، وقرر تكليف وزارة الصحة بتوفير طلبات وزارة التربية الخاصة بتطبيق الاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية «كمامات، معقمات ومطهرات، أجهزة قياس الحرارة، والمعدات الوقائية الأخرى»، اللازمة لعقد اختبارات الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020 / 2021 للمرحلة الثانوية، من المخزون المتوفر لديها .

من جانب آخر ، أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن تقرير المتابعة للخطة السنوية 2020 / 2021 الربع الثالث للفترة من 1 /4 /2020 – 31 /12 /2020 ، والذي تم اعتماده من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وقرر المجلس تكليف وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بإحالته إلى مجلس الأمة.

كما ناقش المجلس توصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن مشروع قانون بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات «2020 /2021 – 2024 /2025»، وقرر الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير، تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة.

ثم أحيط مجلس الوزراء علما بتوصية اللجنة بشأن خطة التنمية السنوية 2021 /2022 ، والتي تنطلق منهجيتها من محاور الخطة الإنمائية التي اعتمدت بدورها على برامج قائمة على سياسات عامة تغطي الركائز السبع لرؤية كويت جديدة ، وقرر مجلس الوزراء تكليف وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار بإحالتها إلى مجلس الأمة.

من جانب آخر، تدارس مجلس الوزراء توصية اللجنة بشأن الإطار والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية للجهاز الإداري، اتساقاً مع رؤية الكويت 2020 /2035 ، والتي تؤكد على «الدعم الكامل لكل خطوة جادة تهدف إلى الإصلاح ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين وحماية المال العام»، وقرر مجلس الوزراء إحالته إلى ديوان الخدمة المدنية وتكليفه بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لمراجعتهما من كل الجوانب ، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنهما ، وذلك بما يساهم في تطوير الجهاز الإداري الحكومي ورفع كفاءته .

ثم أحيط مجلس الوزراء علما بتوصية اللجنة، بشأن التقرير نصف السنوي عن أعمال وأنشطة المجلس الأعلى للتخصيص «يناير 2021»، والمتضمن الأنشطة الرئيسية والإنجازات التي قام بها خلال الأشهر الستة الماضية.

كما أحيط مجلس الوزراء علماً بالتوصية الواردة ضمن محضر لجنة الخدمات العامة، بشأن التقرير الدوري المقدم من وزارة الأشغال العامة، بشأن مراحل تنفيذ الأعمال الخاصة بمشروع مطار الكويت الدولي «T2» حتى نهاية شهر ديسمبر 2020، والعرض المرئي الخاص بآخر التطورات والمستجدات التي طرأت بهذا الخصوص حتى شهر مارس 2021، وقرر مجلس الوزراء تكليف وزارة الأشغال العامة بمواصلة الجهود المبذولة من قبلها، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، واستكمال متابعة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بمشروع مطار الكويت الدولي «T2» والمشاريع والمرافق ذات الصلة وتذليل كافة المعوقات التي تواجهه بما يضمن إنجازه بالسرعة الممكنة، وذلك على ضوء قرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

إلى ذلك أكد مجلس الوزراء وقوف دولة الكويت قيادة وشعباً، وتضامنها التام مع المملكة الأردنية الهاشمية، والتأكيد على أن أمن واستقرار الأردن جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار دولة الكويت، متمنياً للمملكة الشقيقة دوام الاستقرار والرخاء، تحت ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، داعياً الله سبحانه وتعالى، أن يحفظ المملكة الأردنية الهاشمية وشعبها الشقيق من كل مكروه .

## «الميزانيات» : 93 في المئة

الداخلي، وإن الهيئة بينت أنه تم تزويد الديوان بالاتفاقية وسيتم تزويده بتقارير التدقيق الداخلي عن الفترة المطلوبة.

أضاف أن اللجنة لاحظت بعض الاختلالات في الهيكل التنظيمي للجهة، حيث إن 53 في المئة من الوظائف الإشرافية شاغرة وكذلك هناك 7 إدارات تتبع الرئيس مباشرة ما يعزز المركزية في اتخاذ القرار.

وأشار إلى أن اللجنة تبين لها أيضاً أن هناك 93 في المئة من الموظفين من دون مسميات وظيفية ولا يؤدون مهام وظيفية واضحة، كما تبين أن هناك 49 منتدبا إلى الهيئة بعد قرار مجلس الإدارة 6 /2018 الذي أوقف الانتداب و61 منتدبا لم تتم تسوية أوضاعهم في الهيئة.

وشدد رئيس اللجنة على تصحيح هذه الملاحظات، خصوصا أن هناك استياء كبيرا من آلية التعيين في الهيئة، كونها تعتمد على الانتداب أكثر من التعيين من خلال إعلان منشور يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص.

وفيما يخص اعتماد الهيئة في تسيير أعمالها من خلال فرق عمل ولجان أغلب أعضائها من موظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قال الملا إن اللجنة أوضحت أنه من غير المقبول أن تكون هناك وحدات إدارية قائمة وبها العدد الكافي من الموظفين وتتم الاستعانة بموظفي الأمانة من خلال فرق عمل للقيام بالأعمال المطلوبة.

ولفت إلى أن هناك فريق عمل مكونا من 8 موظفين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يقومون بمهام 63 موظفا موجودا في الهيئة، كما أن اللجان الملغاة لا يجب الاستمرار في الاستعانة بأعضائها من خارج الهيئة لتقديم استشارات وغيرها من الأعمال وصرف مكافآت لهم.

وقال إن جهاز المراقبين الماليين بين أن هناك توسعا في الاستعانة بموظفي وقياديي الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ نحو 20 ألف دينارا شهريا لعدد 9 مسؤولين في الأمانة.

وفي سياق متصل أكد الملا أن هناك تكراراً لأسماء مكلفين في فرق عمل ولجان وصلت إلى 8 لجان وفرق عمل للموظف الواحد، بالإضافة الى مهامه الإشرافية داخل الهيئة حيث من غير المعقول قدرته الوفاء بكافة الاعمال المطلوبة منه في هذه اللجان وفرق العمل ومهام عملة الاصلية.

وأشار إلى أن اللجنة بينت للوزير المختص أن هناك تشابكا بين وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ورأى أن هذا التشابك يؤثر على إيرادات المحصلة للخزانة العامة كون أن إجمالي إيرادات الجهتين الحكوميتين الهيئة ووزارة الخدمات في انخفاض مستمر منذ إنشاء الهيئة، لذلك يجب التحقق من أسباب هذا الانخفاض هل هو بسبب الهيئة أم بسبب الوزارة.

واعتبر رئيس اللجنة أن الهيئة اضاعت إيرادات كان من الممكن تحقيقها، حيث بين أن هناك عدد من الخدمات التي لم تصدر الهيئة لوائح تنظيم رسومها حتى تاريخه.

وفي شأن مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، أوضح الملا أن هذا المشروع أدرجت له اعتمادات في السنتين الماليتين 2019 /2018 نحو 16 مليون وفي 2020 /2019 نحو 21 مليون ولم يتم الصرف علية خلال هاتين السنتين.

وأشار إلى أنه في عام 2019 تم صدور قرار بنقل المشروع لميزانية مجلس الوزراء وتم ادراج مبالغ مالية لهذا المشروع في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء منها 2 مليون تحت بند استشارات للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

ولفت الملا أن اللجنة حددت مهلة شهر لتسوية كافة الملاحظات التي نوقشت في الاجتماع، وسيتم عقد اجتماع لاحق بعد انتهاء فتره التسوية للبت في ميزانية الهيئة.

## «المزارعين» : ما تم

الديحاني، أن عدد المزارع المذكور في تقرير تقييم الكفاءة للهيئة المعد من قبل ديوان المحاسبة غير دقيق، إذ إن التقرير قدم عددا كبيرا جدا من المزارع وهو شيء مخالف تماما للواقع، لافتا إلى أن الرقم الصحيح 7035 مزرعة فقط.

في الإطار ذاته أشار الاتحاد الكويتي للمزارعين، إلى أن إحدى الصحف المحلية طالعتنا في عددها الصادر الأحد 4 إبريل، بخبر غير صحيح ولا يلامس الواقع، وهو صرف ما يقارب 24 ألف حيازة زراعية خلال عامين.

وقال الاتحاد في بيان صحفي أن الرقم الحقيقي منذ إنشاء الهيئة لا يتجاوز الـ 7000 تقريبا.

وطالب رئيس اتحاد المزارعين عبد الله الدماك بصفته الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية سرعة الرد ونفي الخبر.

وعلى صعيد موقف الوزير شايع الشايع، فقد أكد أن جميع ملاحظات تقارير ديوان المحاسبة بشأن الحيازات الزراعية المخالفة، «محل اهتمام ومتابعة»، مبينا انه سيشكل لجنة تقصي حقائق لبيان سلامة وصحة اجراءات توزيع الحيازات الزراعية.

وقال الوزير الشايع في بيان صحفي : «سأتخذ كل الإجراءات القانونية بحق كل من تسول له نفسه المساس بالمال العام، وستطول المحاسبة أي مسؤول مقصر في أداء واجبه».

وشدد على انه يدعم كل الخطوات الإصلاحية التي تهدف الى معالجة اية مخالفات او تجاوزات على المال العام.

أضاف أنه طلب من مسؤولي الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، تقريرا مفصلا عن اعمال الهيئة وما قامت به من سحب للحيازات الزراعية والجواخير المخالفة للأغراض المخصصة لها، والأخرى غير المستغلة خلال الفترة السابقة، وبيان الإجراءات القانونية المتخذة بحق المخالفين.

## حمدان العازمي

اجتماع اللجنة أمس، طالب العازمي الحكومة بضرورة الالتفات إلى المزارع الكويتي، وتحقيق الأمن الغذائي الداخلي وحل مشاكله، بعيدا عن خلافات مسؤولي الهيئة العامة للزراعة فيما بينهم، مشيرا إلى أن هناك تعطيلا لمصالح المواطنين في اللجان التي تشكلها الهيئة.

أضاف أن المواطنين يشكون من تعطيل محاضر اللجان منذ يناير الماضي مستغربا من تشكيل لجان لكل شيء لدرجة وصلت إلى دخول شريك أو خروج شريك من المزرعة يتم تشكيل لجنة له.

وأكد العازمي أن بعض الأمور تكون واضحة ولا تحتاج إلى تشكيل لجان خصوصا أن مدير عام الهيئة موجود في هذه اللجان، مبينا أنه أبلغ الوزير بضرورة إبعاد المواطنين عن الخلافات الموجودة في الهيئة والبحث عن حلول لمشاكل المزارعين بدلا من التعذر بعدم وجود موظفين في الهيئة.

وأشار إلى وجود مشاكل في ملفات العمالة مطالبا الوزراء المعنيين بضرورة حل مشاكل المزارعين وعمالتهم الوافدة وتحريك عجلة المشاريع المتوقفة والمحافظة على الأمن الغذائي.

وأوضح أن مسؤولي الهيئة أوضحوا خلال الاجتماع أن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة والذي يؤكد وجود 24 ألف مزرعة أمر غير واضح وتم تعديله، وأن هناك ما يقارب 7 آلاف مزرعة منها 3200 في الوفرة و2800 بالعبدلي.

وشدد العازمي على ضرورة تفعيل دور المزارع في تحقيق الأمن الغذائي، خصوصا أن المزارعين قاموا بدور مهم في أزمة «كورونا» والكل يشهد لهم بذلك حيث كان الاعتماد على الأمن الغذائي الداخلي من قبل مزارعينا.

ولفت إلى أن مبلغ الدعم ثابت لم يتغير بينما عدد المزارع قد تضاعف، مطالبا الحكومة والوزير بضرورة الالتفاف إلى المزارعين.

## الشاهين : اسمحوا

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن الاقتراح يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين أداء هذه العبادة وروحانيات شهر رمضان واتباع الإجراءات الصحية.

وقال : «ساءني كما ساء الكثيرين من المواطنين والمواطنات تصريح وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمنع المواطنات والمقيمات من أداء صلاة التراويح والقيام في المساجد خلال شهر رمضان المبارك».

وأكد أن هذا التصريح بلا شك يعارض حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها»، وقوله صلى الله عليه وسلم «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وفي رواية « ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد».

ودعا الشاهين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري ومسؤولي الوزارة، إلى التراجع عن مثل هذا المنع والحظر المطلق والذي طبق مقولة «الشر يعم» للأسف.

وبين أنه إذا كانت هناك مخالفات في بعض المساجد فيجب أن تعالج من دون تعميم ومنع الجميع بحجة وجود مخالفات.

## رئيس الأركان الأردني

نفذته قوات التدخل السريع والقوات الخاصة، وحرس الحدود وسلاح الجو الملكي.

وقال اللواء الحنيطي ان لدى الجيش الاردني والاجهزة الامنية «القدرة والكفاءة والاحترافية، ما يمكنها من التعامل مع اي مستجدات تطرأ على الساحتين المحلية والاقليمية بمختلف المستويات، ومواجهة جميع اشكال التهديد على الواجهات الحدودية وبالقوة، واية مساع يراد بها تقويض امن الوطن وترويع مواطنيه وزعزعة امن واستقرار المملكة».

واكد أهمية الجهود التي يبذلها الجيش الأردني في هذه المرحلة «للخروج من الازمات كافة، التي عصفت بالوطن في الاونة الاخيرة، لضمان استمرار الاردن بدوره المحوري والثابت تجاه العديد من القضايا في المنطقة والاقليم».